



## حكم خضوع المال العام وأموال الجمعيات الخيرية وأموال الوقف وما فى حكم ذلك للزكاة

حكم خضوع المال العام وأموال الجمعيات الخيرية وأموال الوقف وما فى حكم ذلك للزكاة

للزكاة العام المال خضوع حكم - U

إذا كان المال العام مخصصاً لأوجه إنفاق تدخل فى نطاق مصارف الزكاة فلا يخضع للزكاة مثل : الأموال العامة المخصصة لخدمات الضمان الاجتماعي وللجهاد فى سبيل الله ، ولمساعدة الأقليات المسلمة ولدعم السلع للفقراء والمساكين والمرافق العامة وهكذا ، وبصفة عامة فإن المال العام مرصود للنفع العام ، وليس مملوكاً لشخص معين أو جهة معينة حتى تقوم بأداء الزكاة وهذا ما صدر عن الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة لسنة 1418هـ/1988م .

للزكاة الخيرية الجمعيات أموال خضوع حكم - U

لا تخضع أموال الجمعيات الخيرية للزكاة لأنها جميعاً مخصصة لأوجه البر التي تدخل فى نطاق مصارف الزكاة الشرعية ، كما لا تخضع أموال المساجد وكتاتيب تحفيظ القرآن للزكاة لأنها جميعاً مخصصة لأوجه البر التي تدخل فى نطاق مصارف الزكاة الشرعية .

للزكاة الوقف أموال خضوع حكم - U

إذا كانت أموال الوقف موقوفة على أوجه خيرية تدخل فى نطاق مصارف الزكاة ، فليس عليها زكاة ، وما كان موقوفاً على قوم بأعيانهم فتجب فيه الزكاة ، فعلى سبيل المثال : إذا وقف مسلم دراهم أو بستان لينفق ريعها على الفقراء والمساكين وابن السبيل وفي سبيل الله مثلاً فلا تجب فيه الزكاة ، ولكن إذا وقف الريع على قرابته فقط ، فتجب فيه الزكاة .

للزكاة القصر أموال خضوع حكم - U

تخضع أموال القصر للزكاة ويتولى سدادها عنهم الولي أو الوصى ، وذلك إذا وصلت النصاب وحال عليها الحول ولقد سبق أن أوردنا الأدلة الفقهية على ذلك .

للزكاة المهنية النقابات أموال خضوع حكم - U

مال النقابات المهنية مرصود لخدمة أعضاء النقابة ، معاشات ، تكافل اجتماعي ، رعاية صحية ، رعاية اجتماعية ... وهذه كلها تدخل فى نطاق مقاصد الزكاة فلا تجب فيها الزكاة ، والمسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث .

---

من كتاب أساسيات أحكام الزكاة

دكتور حسين حسين شحاتة

---

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربى